فرانشيسكا ألبانيز تكشف منعها من دخول مصر لمقابلة الأسرى لفلسطينيين المحررين

الثلاثاء 10 مارس 2026 06:00 م

كشـفت المقررة الأممية المعنية بحقوق الإنسان في الأراضـي الفلسـطينية المحتلة، فرانشيسـكا ألبانيز، أن السـلطات المصرية منعتها من دخول البلاـد للقـاء الأسـرى الفلسـطينيين المحررين الموجودين في مصـر، في خطوة لاـ يمكن قراءتهـا إلا باعتبارها تعطيلًا مباشـرًا لمسار التوثيق والمساءلة، لا مجرد إجراء إداري عابر.

والأخطر أن المنع جاء، بحسب روايتها، في لحظـة يفترض فيها أن تكون القاهرة معنيـة بإتاحة المجال أمام جمع الشـهادات حول الانتهاكات الإسرائيلية، لا إغلاق الباب أمامها.

وحتى الآن لم يظهر، وفق ما أمكن التحقق منه علنًا، توضـيح رسـمي مصـري يشـرح أسـباب عدم منحها التأشـيرة، بينما تتصاعد في الوقت نفسه الضغوط الغربية والسياسية عليها في أكثر من بلد.

هذا التطور لا يقف منفصـلًا عن السياق الأوسع. ألبانيز نفسها واحدة من أكثر الأصوات الأممية وضوحًا في توصيف ما جرى ويجري في غزة، وكانت من أبرز من اتهموا إسرائيل بالتجويع المتعمد وبارتكاب فظائع واسعة النطاق.

وفي سبتمبر 2025 قدمت في الأمم المتحدة وصـفًا بالغ القسوة لما يحدث بوصفه من "أقسى" أشكال الإبادة الحديثة، قبل أن تتحول لاحقًا إلى هدف لعقوبات أمريكية وضغوط سياسية وإعلامية متصاعدة.

لـذلك فإن منعها من دخول مصـر، إذا ثبت نهائيًا كما قالت، لا يبـدو قرارًا تقنيًا، بل حلقة إضافية في حصار سياسـي يضـيق على من يوثقون الانتهاكات بدل أن يلاحق من يرتكبونها.

القاهرة تغلق الباب أمام الشهادة بدل أن تفتحه

بحسب التصريح المنسوب إلى ألبانيز، كانت الزيارة تستهدف استقاء المعلومات من الأسرى الفلسطينيين المحررين الموجودين في مصر، أي أنها لم تكن زيارة بروتوكولية أو نشاطًا دعائيًا، بل مهمة مرتبطة بجمع الشهادات والوقائع. وهذا هو بيت القصيد.

لأن أي سلطة تمنع لقاءات كهذه تضع نفسها عمليًا في خانة من يعطلون الوصول إلى الأدلة، حتى لو لم يعلنوا ذلك صراحة.

والمشـكلة هنا لا تتعلق فقط بسـمعة النظام المصـري الحقوقية، وهي متدهورة أصـلًا وفق بيانات أممية متكررة عن القيود المفروضة على النشـطاء والمـدافعين عن حقوق الإنسـان، بل تتعلق أيضًا بالموقع السياسـي الـذي تحاول مصـر ادعاءه في ملف غزة، بينما يُمنع أحـد أبرز المقررين الأمميين من القيام بمهمة تقصي معلومات على أراضيها.

فرانشيسكا ألبانيز لم تكن خلال الأشهر الماضية تتحدث بلغة رمادية.

في إحاطـة أمميـة حديثـة قـالت إن إسـرائيل "تجوع غزة عمـدًا"، وحـذرت من أن ما يُسوق بوصـفه "دبلوماسـية" ليس إلا تمهيـدًا لعالم أكثر وحشية إذا لم يُوقف.

هذه المواقف هي بالضبط ما جعلها هدفًا لحملات منظمة وعقوبات وضغوط، لكنها أيضًا ما جعل حضورها مهمًا لأي عملية توثيق جادة.

وحين تُمنع من دخول مصـر، فـإن السؤال لا يصـبح: لماذا لم تحصل على التأشـيرة؟ بل: لماذا تخشـى السـلطة من الاسـتماع إلى شـهادات الأسرى المحررين عبر قناة أممية مستقلة؟

المفوض السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك كان قـد دعا في يوليو 2025 إلى التراجع السـريع عن العقوبات الأمريكية على ألبانيز، مؤكدًا أن الدول يجب أن تنخرط مع المقررين الأمميين بصورة بناءة لا عقابية، حتى في حالات الخلاف الحاد.

أهمية هذا الموقف أنه يضع معيارًا دوليًا واضـحًا: الرد على تقارير المقررين لا يكون بإغلاق الأبواب أو بفرض العقوبات، بل بالتعامل القانوني والمؤسسي مع ما يطرحونه.

وما يفعله النظام المصري، إذا صح منع التأشيرة كما قالت ألبانيز، يسير في الاتجاه المعاكس تمامًا.

من واشنطن إلى أديلايد.. حصار سياسي وأكاديمي على ألبانيز

المنع من دخول مصر لا يأتي منفصلًا عن الهجوم الأوسع عليها.

ففي يوليو 2025 فرضت إدارة ترامب عقوبات على ألبانيز، في سابقة أثارت احتجاجًا واسعًا داخل منظومة حقوق الإنسان الدولية.

ثم في 27 فبراير 2026 رفعت عائلتها دعوى قضائية في واشـنطن ضد الإدارة الأمريكية، قائلة إن العقوبات أضرت بحياتهم اليومية ومنعتهم حتى من الوصول إلى منزلهم في العاصمة الأمريكية، وإنها تمثل اعتداءً على حرية التعبير المكفولة دستوريًا.

هذه القضية لا تخص الولايات المتحدة وحدها، بل تكشف كيف تحولت معاقبة مقررة أممية إلى سياسة عابرة للمؤسسات والحدود.

ولم تتوقف الضغوط عند حدود العقوبات. ففي أستراليا، ألغت جامعة أديلايد بشكل مفاجئ استضافة فعالية كانت ستشارك فيها ألبانيز حول "الاستعمار الاستيطاني".

الجامعـة قـالت إن هنـاك مشـكلات إجرائيـة في الحجز، لكن منظمي الحـدث وأكاديميين وحقوقيين اعتبروا القرار رضوخًا سياسـيًا واضـحًا، خصوصًا أن الفعالية نُقلت لاحقًا إلى مكان آخر، مع استمرار مشاركتها عبر الفيديو.

القضـية هنا ليست قاعة أُغلقت، بل سابقة أكاديمية خطيرة: حين تخشـى جامعة من استضافة مقررة أممية لأن مواقفها تغضب قوى نافذة، فإن الرسالة تصبح واضحة لكل المؤسسات الأخرى.

الحقوقي الأسترالي كريس سـيدوتي، الـذي كـان من المقرر أن يشـارك في الفعاليـة، وصف قرار الجامعـة بأنه شـكل من أشـكال الرقابة ومضر بحرية التعبير.

وهـذه شـهادة مهمة لأنها تأتي من شخصـية معروفة في المجال الحقوقي الدولي، وتؤكد أن المشـكلة لم تكن في مضـمون نقاش أكاديمي مجرد، بل في خوف المؤسسات من كلفة استضافة صوت يفضح إسرائيل بوضوح ولا يساوم في اللغة.

وإذا أضـفنا ذلك إلى منع التأشيرة في مصر والعقوبات الأمريكية، نكون أمام نمط متكرر: ليس إسكات الرسالة عبر تفنيدها، بل عبر تضييق المجال على صاحبتها.

ما الذي تخشاه الأنظمة من سماع الأسرى؟

السؤال الذي يفرض نفسه بقوة هو: ما الذي يمكن أن تقوله شـهادات الأسـرى الفلسطينيين المحررين حتى تدفع دولة بحجم مصر إلى منع مقررة أممية من الاستماع إليهم؟

الإجابـة الأقرب أن الشـهادات نفسـها قـد تكون أكثر إزعاجًا من أي تقرير نظري، لأنها تقـدم مادة حيـة ومباشـرة عن السـجون الإسـرائيلية والانتهاكات الممنهجة.

وألبانيز نفسها كانت قد تحدثت قبل ذلك عن وجود "سياسة" إسرائيلية منظمة في معاملة الأسرى الفلسطينيين، لا مجرد تجاوزات فردية.

لذا فإن منعها من الوصول إلى هؤلاء لا يبدو تفصيلًا صغيرًا، بل قرارًا ذا أثر مباشر على إنتاج الحقيقة القانونية والحقوقية.

الخبير الحقوقي فولكر تورك شـدد من قبل على أن اسـتهداف المقررين الأمميين يقوض منظومـة حقوق الإنسان كلها، لا الشـخص المعني فقط.

وإذا كـانت واشـنطن عاقبت ألبانيز، وأديلايـد ألغت اسـتضافتها، والقاهرة — بحسب قولها — منعتها من الـدخول، فإن الخيط المشترك بين هذه الوقائع هو الرغبة في خنق الشهادة قبل أن تُقال.

هنا لا يعود الأمر متعلقًا بفرانشيسكا ألبانيز كشخص، بل بما تمثله: قناة أممية مستقلة تحاول أن تجمع الوقائع من الضحايا أنفسهم، في زمن صارت فيه الحقيقة السياسية أخطر على الأنظمة من الانتهاك نفسه.

الخلاصة أن منع فرانشيسكا ألبانيز من دخول مصر، إذا لم تنفه السلطات بوضوح وتشرح أسبابه، يضع النظام المصري في صف القوى التي تفضل تعطيل التوثيق على تسهيله، وتفضل حماية المجال السياسي على حماية الحقيقة.

هذا ليس موقف دولة تريد العدالة للفلسطينيين، بل موقف سلطة تخشى كلفة الحقيقة حين تقترب من حدودها.

وفي زمن يُفترض أن تُفتح فيه الأبواب للشهود والضحايا والمحققين، اختارت القاهرة — كما تقول ألبانيز — أن تغلق الباب. وهذه وحدها فضيحة سياسية وحقوقية كاملة.

تقارير

شاهد || هروب جماعي من مركز علاج إدمان بالهرم يفضح إمبراطورية المصحات غير المرخصة
الاثنين 29 ديسمبر 2025 01:00 م

تقارير

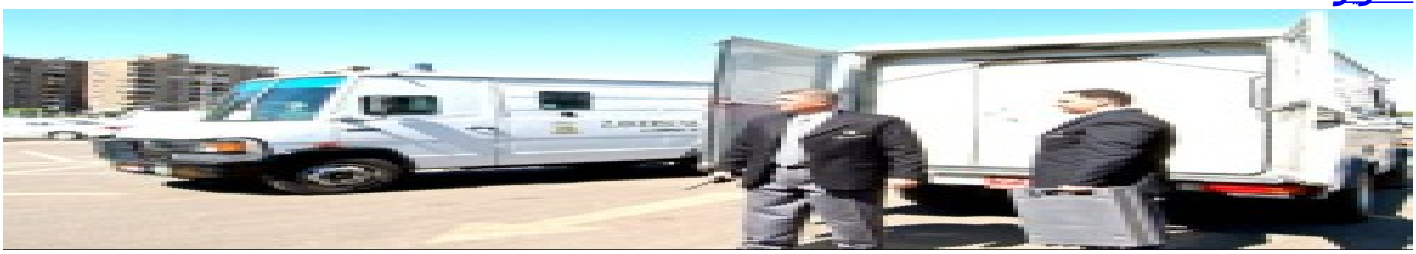

تشريد جماعي وتهديدات أمنية.. تسريح عشرات العمال من شركة «زد عبر البحار» بمصر الجديدة
الخميس 18 ديسمبر 2025 07:00 م

مقالات متعلقة

المركز العربي واشنطن دي سي || فشل المرحلة الثانية سلفًا: لماذا تبدو فرص خطة ترامب لغزة محدودة

الحبروزاليم بوست || لماذا سيُحسَم مستقبل غزة في المساجد؟

الجارديان || رمضان في غزة: صلاة من أجل الرحمة وتقاسم القليل وشمعة واحدة للأمل

هدنة على الورق: 72 ألف قتيل ودمار بـ70 مليار دولار في غزة

إشترك ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©